

الفصل الحادي عشر

الإقرار بمبدأ التعايش الدينى والثقافى فى إريتريا

المحتويات:

- ١ - مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد
- ٢ - التعليم ومطلب الانصهار الوطنى
- ٣ - العدل
- ٤ - الظلم
- ٥ - تأكيد مفاهيم الحرية

مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد:

إن الثقافة عموماً، كما هو معروف، ليست مقتصرة علي جنس أو فئة دون أخرى أو مكان دون غيره، فالثقافة لا تعرف بل لا تعترف بالحدود البشرية ولا الجغرافية، وحيث إنها ترتبط بالإنسان وجوداً وزماناً ومكاناً، ولذلك فهي قابلة للتغير تقدماً وانحطاطاً^(١).

إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم علي أنها جميع السمات الروحية التي تمنح الإنسان قدرة علي التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائناً يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة علي النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها نهتدي إلي القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه وتعرف ذاته^(٢)، والثقافة بمفهومها العام هي ذلك النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات، والقيم، وأساليب التفكير، والعمل، وأنماط السلوك وكل ما دخل عليها من تجديدات، أو ابتكارات أو وسائل من حياة الناس، وتعتمد الثقافة في جوهرها علي العملية السلوكية المكتسبة، كما تعتمد علي التعليم، وهذا ما يؤكد حاجتها إلي العملية التربوية. واهتمام الشعب الإريتري بالتعليم والثقافة والفنون لم يكن وليد الحاجة، بل هناك حضارة وثقافة عريقة وأصيلة يعود تاريخها إلي أزمان بعيدة كما أوضحنا^(٣)

(١) محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم في إريتريا ص ١١١. القاهرة يونيو ١٩٩٧.

(٢) مصدر سابق: ص ١١١.

(٣) لمزيد من التفاصيل والإيضاح انظر كتابنا عن جذور الثقافة العربية والتعليم والذي صدر أخيراً في يونيو ١٩٩٧.

والثقافة التي نعنيها هنا هي - علي سبيل المثال - طريقة الحياة والتفكير المؤدى إلي سلوك وتصرف وعمل.

ويمكن القول، إن طريقة الحياة والتفكير وصياغة السلوك علي أساسها يشمل اللغة التي هي وسيلة الفكر وأداته، ويشمل العقائد والعرف والتقاليد والموروثات التي ينبثق منها التفكير والتعبير والعمل، ويشمل أيضاً الفنون التي تعبر عن التكوين النفسي، والفكرى^(١).

والثقافة : هي حياة الإنسان ولا وجود لها بدونها، كما لا قيمة له بدونها، فالإنسان يعيش بها، ولها ، ويقاوم من أجلها إذا اقتضى الأمر.

والإنسان يكتسبها اكتساباً واعياً وأحياناً خاصة في البدايات الأولى يضطر إلي خلقها خلقاً، حتي يتمكن من تحقيق التقدم والرقى الحضارى في أسلوب حياته^(٢). وحين يرتقى الإنسان بهذه الثقافة المختلفة والمكتسبة من خلال النضال، يصل إلي التمدن أو الحضارة، التي تعد أرقى درجات للثقافة وللعقل، وإن ذلك لا يتم إذا لم تكن الحضارة ذات بعد إنساني، فالعبرة في نهاية الأمر ليست فيما تنتج هذه الحضارة أو تلك من المعجزات المادية، وإن كان ذلك بحد ذاته مهماً، بل ما تحويه وتكونه من قيم ومبادئ إنسانية. وقد قال في هذا الصدد الزعيم الوطني الخالد عثمان صالح سبي: «إن الثقافة العربية والإسلامية في إريتريا

(١) عبد الله مجيب محمد (دكتور) : بحث ألقى في الندوة الدولية للقرن الأفريقي ٥ - ١٠ يناير ١٩٨٥ بعنوان الصراع الثقافي في القرن الأفريقي.

(٢) أحمد البغدادي (دكتور): مفهوم الثقافة ص ٩، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦ .

ومنطقة القرن الأفريقي هي ثقافة مؤسسة منذ أكثر من ألف عام في هذه المنطقة وليست جديدة، بل عميقة الجذور والوجدان»^(١).

ومن خلال هذا المفهوم، يجب أن تكون المعالجة الثقافية والتعايش الثقافي في إريتريا بين أبناء الوطن الواحد.

ومن ينادون اليوم بالقفز فوق الحقائق التاريخية لهذا الشعب باعتبار اللغة العربية أجنبية المنبت «أي من صنع الاستعمار البريطاني» تعمداً أو جهلاً بحقائق الأمور والتاريخ والجغرافيا، يهدفون بحق إلي إلغاء دور الإسلام والثقافة الإسلامية في إريتريا، وهذا مما يخلق فجوة عميقة في الوحدة الوطنية، ومناقشة هادئة دون الانفعال أو التعصب لا بد من العودة قليلاً إلي الوراء، لقراءة تاريخنا المعاصر، والذي تتجاهله بعض الفئات حتي بالسماع. ومن المفهوم أن من لا ماضى له، لا حاضر له ونحن هنا عندما نكرر ذكرها في أكثر من موضع، فذلك للاستفادة من هذه التجارب التي سبقت، وكيف عولجت حفاظاً علي الوحدة الوطنية من جيل الآباء الذين سبقونا في هذا المجال، وردود الفعل التي حدثت في هذه المسألة بين الطائفتين: المسلمين والمسيحيين وكيف حسمت بلا رجعة. حفاظاً علي وحدتهم وتماسكهم من أجل التعايش في وطن واحد^(٢).

ومن الثوابت الوطنية التي ناضل الشعب الإريتري من أجلها طوال ثلاثين عاماً، التعددية السياسية والديمقراطية واعتماد اللغتين العربية والتجريدية، باعتبارهما لغتين رسميتين للبلاد والاعتراف أيضاً بانتماء

(١) عثمان صالح سبي: جنود الخلاقات الإريتريّة وطرق معالجتها.

(٢) لمعرفة المزيد حول هذه المسألة وكيفية معالجتها انظر كتاب المناضل محمد عثمان علي

خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجردة ومشروع الانتماء العربي، ١٩٩٤.

إريتريا العربي حضارياً وثقافياً، وهذه من القضايا الجوهرية والتي تعتبر أساساً من منطلقات الثورة الإريترية^(١)، ولم يتوقع أحد أن تكون هذه المبادئ مشار خلافاً وجدل بعد التحرير وفي أثناء اقرار الدستور الإريترى، الجديد، والالتفاف حول هذه الحقوق المشروعة ضرباً من الخيال، قد يؤدي في النهاية إلى الانشقاق وشرح في الوحدة الوطنية الإريترية والتي تعتبر صمام الأمن وعامل الاستقرار في البلاد. ومن هذا المنطلق، كان حديثنا فيها وأفردنا لها فصلاً كاملاً؛ نظراً لأهميتها ونكررها في كل مواضع بحثنا دوماً؛ لأخذ العبر من الماضي القريب المعاصر.

هذه أخطر ظاهرة سياسية تواجه مجتمع الدولة الإريترية المستقلة، وهي من التحديات السياسية المهمة والتي يجب الإقرار بها، والمخرج منها لا يأتي إلا بالعودة إلى الخيار الديمقراطي، وضمان التعددية السياسية، وحرية الصحافة أمام الرأي العام خلال ذلك الحوار، والمناقشات الحرة، وإقامة الندوات الفكرية والسياسية أمام الرأي العام الإريترى، وعودة بنا إلى التعايش الدينى والثقافى فى إريتريا: بما لا شك فيه أن المرتكزات الدينية والثقافية والقومية، تشكل الجذور الأساسية والمهمة في تكوين الشخصية الإنسانية للشعوب، وتلعب دوراً كبيراً في تحديد مساراتها التاريخية والسيكولوجية، وتوجه إرادتها المستقلة بتلك التراكمات التاريخية التي تعكس باستمرار خيارات الشعوب في الانتماء الحضارى، ولذلك فإن مسألة اللغة تنصدر موقعاً متقدماً في واقع الشعوب، وتتحكم في كثير من حركتها وأنشطتها المختلفة، وتبلور إلى حد كبير هوية

(١) محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجربة ومشروع انتمائها العربى.

الشعوب والقوميات، وتندرج في إطارها الجوانب الثقافية وأدوات التعبير عن التراث والعادات والتقاليد وتُشكل في النهاية بالنسبة للشعوب مركز إشعاعها الفكري والسياسي والاجتماعي، وبالتالي يصعب إحداث أي تفكك في هذه العملية المتماسكة والتي تعطي أبعادها في كل المراحل وتطور عبر العصور المختلفة ضمن الظروف المتاحة والمحيطة بها،^(١) لذلك فإن اللغة لأي شعب لا تفرض عليه بقوة السلاح أو عن طريق القهر السياسي والثقافي، فمعظم الحروب التي فجرها الطغاة بسبب تلك النزعات المريضة، التي أرادت إذابة شعب في لغة وقومية لا تعبر عنه ولا تنتمي لمشاعره بأية حال من الأحوال.

ويقول الأخ المناضل محمد عثمان علي خير: «عندما نقف اليوم وبجدية بالغة علي واقع إريتريا الثقافي ومعطياته الراهنة وعن الأسباب التي تدفع قومية التجريدية في إريتريا إلى العودة في نفس الاتجاه الشوفيني في فترة الأربعينات، حيث انبرت الأقطاب الطائفية أمثال قس دمطروس وأسفها ولد ميخائيل في تلك المرحلة، مطالبة أن تكون اللغة الرسمية في إريتريا بكل أبعادها الأكسومية (اللغة التجريدية)، وعلي الغالبية (الإسلام) أن تنصهر في إطار هذا المشروع القومي والذي كان يقف من ورائه سدة الكنيسة الكبيرة في أسمرأ، وقد فجر هذا الاتجاه بالمقابل حمية المسلمين ووقفوا بصلاية ضد ذلك المشروع المستبد، وأعلنوا بأن من حق الغالبية الإسلامية في إريتريا أن تطالب سيادة اللغة العربية واعتبارها اللغة الرسمية للبلاد»^(٢).

ونحن عندما نذكر جيلنا بهذه المواقف الماضية من تاريخنا المعاصر

(١) مصدر سابق .

(٢) محمد عثمان علي خير: مرجع سابق.

حتى لا نكرر نفس المأساة والتوجيهات التي قد تحدث حاضرا أو مستقبلا الشرخ الوطنى ونحن اليوم في غنى عنه بعد أن أنجز شعبنا الاستقلال الوطنى، فلا داعى إلى سلبيات الماضى والتي تجاوزها الزمن بالتعقل والحكمة الوطنية حقيقة كانت إريتريا دوما بالنسبة للمسلمين مشروعاً وطنياً يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون، وبالفعل ضرب الطرفان أروع الأمثلة لهذا التعايش فيه كثير من الجوانب الوطنية؛ مما يؤكد أن المستقبل للتعايش الثقافى والدينى في إريتريا، بل وأكدته مرحلة الثورة وتلك التضحيات الباهظة التي قدمها الطرفان في حرب التحرير - ولذلك أكدته في الثاني عن الوحدة الوطنية من التعايش الوطنى والثقافى باسهاب. بالتأكيد. أرجو ألا أكون مخطئاً في تصوري هذا، فإن الإخوة المسيحيين وخاصة الطبقة المثقفة والمستنيرة، سيلعبون دوراً كبيراً ومؤثراً في مسألة إقرار اللغة العربية كلغة وطنية للشعب الإريتري بجانب التجريبية حيث برز لهم ذلك البعد الحضارى الذى قمله هذه اللغة وآثارها في الحضارة الإنسانية وهى أقدم وأرقى من كل اللغات الهجينة.

التعليم و مطلب الانصهار الوطنى:

تشكل التربية التعليمية الرعاء الحاضن لمجموع الطبقات ذات العقل الإيجابى على المستوى الأجماعى، إذ أن التربية التعليمية تسعى إلى تشكيل الإرادات واكتشاف المواهب، والتعرف من قرب على القابليات، والعمل على تزويد هذه الطبقات الفتية بالمهارات التي تمكن المرء من الرقى بمستوى كفاءته وعطائه الفعلى، ومن هنا فان أي خلل يصيب جهاز التربية والتعليم، ينعكس بشكل مباشر على كافة حقوق الحياة وجوانبها، ولذلك فإن الصورة الزاهية لإريتريا الجديدة التي يحلم بها

المواطن، لا يمكن تحقيقها إلا بالعلم، والمجتمع الذي تسوده الأمية والجهل لن ينهض اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، وكان أمراً جيداً وتوجهاً واعياً للثورة عندما اهتمت بهذا الجانب منذ وقت مبكر، ومارست التعليم في المدارس التي أنشأتها بإمكاناتها الذاتية المحدودة، كما بعثت بالآلاف الطلاب إلى الخارج وبالذات إلى المنطقة العربية والذين نالوا قسطاً من التعليم. وكثيرون منهم ساهموا بعد ذلك في الثورة وهم مسلحون بالعلم^(١).

والتعليم في حقيقة جوهره، ليس هو تلك الدروس اليومية التي يأخذها الطالب في المدرسة، بل هو قبل ذلك، فلسفة كاملة تسهم في بنائها وتحقيقها كل المواد الدراسية والمعارف والممارسات، التي تبدأ مع الفرد من طفولته التي تفرس فيها بذور مستقبل حياته السلوكية، ونمى فيها حواسه، مروراً بكل موارده الثقافية والعلمية والتدريبية وانتهاءً بمجموعة الخبرات والمسالك المتراكمة والتي يتحصل عليها في شيخوخته، وينقلها إلى الأجيال من بعده، وبالتالي فإن التعليم هو التنمية، وهو الرحم الذي تزرع فيه الأجنة وتتأهل، لتنتقل في جميع مجالات الحياة، ولذلك فإن العملية التعليمية في مختلف مراحلها، ينبغي أن تكون فلسفة وأهدافاً ومحتوى، متجهة نحو تطوير قدرات الإنسان العقلية والفكرية، حتى يتسنى للطلاب مواكبة التطورات العلمية الهائلة التي تنشدها البشرية في هذه الحقبة من الزمن^(٢).

ومجمل القول، إن التعليم وتطويره يعد من الأسس الجوهرية للنجاح

(١) من البرنامج المرحلي والمستقبلي للتنظيم الموحد ص ٨ .

(٢) مرجع سابق ، ص ٦٤ .

في تنفيذ خطط التنمية في المجتمع، لأنه يؤسس القواعد المختلفة، وعلي هذا فمشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعي، لا تعد مشاريع استهلاكية، هي من صميم العمليات الإنتاجية، لأنها تتجه لبناء إنسان وهو الرأسمال الحقيقي لأي مجتمع، وإنما هو جزء منها، لذلك فينبغي أن تنبع فلسفة التعليم وخلفيته الأكاديمية من حاجات المجتمع الجوهرية؛ حتى يكون هناك انسجام وتناغم بين ما يأخذه الطالب في قاعات الدرس، وما يجده في الشارع.

فالتعليم بما يشكله من سياق تربوي ومعرفي، يحقق الوحدة التربوية والفكرية لأبناء الوطن الواحد، وينبغي أن تبتعد مناهجه وأدواته التعليمية عن كل النوازع الضيقة والعناوين التي توزع أبناء الوطن إلي فئات وطوائف ويجب السعي لتثبيت منهج تعليمي وطني عام، يعلى من شأن الإنسان ويحافظ علي حقوقه، ويسعى نحو صيانة وكرامة الوطن والمواطن، بعيداً عن عناوين التمزق التي تنتشر في عصور التخلف السياسي والحضاري، وفق ما تقدم ذكره ومن المسلمات العامة والمبادئ السياسية ولوعينا بدور التربية في بناء الأمم والشعوب. ومن هذه المبادئ التأكيد علي الآتي:

* إن التربية المتمثلة في المدرسة والتعليم النظامي مؤسسة ليست قائمة من فراغ، وليست معزولة عن الأرض التي نعيش فيها، بل هي مرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع، وتستند إلي فلسفته الاجتماعية وإصالته القومية.

* إن التربية المتمثلة في التعليم النظامي المدرسي ليست بعدا واحدا

هو بعد الحاضر، بل ذات أبعاد ترجع جذورها التاريخية إلى الماضي، وتمد حاضرها إلى آفاق المستقبل وطموحات وآمال الشعوب^(١).

* إن التربية المتمثلة في التعليم النظامي عملية تسهيل وتسريع لتنفيذ خطط التنمية القومية للمجتمع، إنها عامل ضروري في أحداث التطوير، والتنمية والإسراع بالتنمية برفع بدوره من مستوى التعليم نفسه فالعلاقة بين التعليم الهادف والتنمية علاقة جدلية.

* إن التربية المتمثلة في التعليم المدرسي النظامي أداة فعالة وسلاح قوى مضمون لإحداث التغييرات الاجتماعية البناءة، والتقدم السياسي، والثورة التكنولوجية والمعرفية.

* إن الأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ليستوعب كل أطفال الأمة، ويشمل كل الجماهير العريضة للشعب صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً في القرى والمدن، في البدو والحضر، أمر لازم لمشاركة الجماهير العريضة في عملية التنمية.

وهكذا، فإن الأخذ بهذه المبادئ الأساسية والمسلمات العامة، يجعل من التربية قوة تنمية كبرى وسلاحاً متيناً لخدمة الجماهير الكادحة، ومجابهة المشكلات التي تتحدى المجتمع.

عملية تعليم الكبار:

إن قضية تعليم الكبار وإعدادها الإعداد الملائم من أجل أن تسهم

(١) مسارع الراوي: (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨١، بيروت ١/١٩٨٠، العدد ١١.

إسهاماً فعالاً في عملية البناء والتنمية التي تنتظم البلاد، فهي قضية سياسية لا بد أن ينظر إليها من خلال أبعادها المتشعبة؛ فقضية تعليم الجماهير أمر ملح لا بد منه.

مشكلة الأمية وأبعادها القومية:

كما هو معروف أن الأمية كظاهرة اجتماعية معقدة التركيب، تمتد من حيث مدلولاتها ومحتواها وأشكالها امتداداً خطيراً، توطنه الأبعاد المتشابكة لقضايا التنمية والتربية في المجتمعات المختلفة، خاصة في العالم الثالث حيث تبدو الصورة أكثر تعقيداً وتفرض علي هذه البلدان مهام عسيرة وشائكة في مجالات التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي^(١)، ولاعتماد المبادئ والاتجاهات الأساسية التالية.

المبدأ الأول: المفهوم الحضاري للأمية:

لم تعد مشكلة الأمية في كل أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب، بل هي في الأساس مشكلة حضارية، لذا ينبغي تحرير مفهوم محو الأمية في إطاره الضيق المقصور علي تعلم القراءة والكتابة والحساب، ومن اعتباره أيضاً نشاطاً تعليمياً من الدرجة الدنيا، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، ويحيث يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس غاية في حد ذاتها، بقدر ما يجب أن يكون

(١) قمر الدين علي قرنيح «دكتور» : بحث ألقى في «الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي انعقدت ببغداد بين ٢٥، ٣٠ أبريل ١٩٧٩ .

وسيلة لبلوغ عمليات أهم، ومن هنا ينبغي توظيف تلك المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع الجديد، والقيام بالمسئوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة.

المبدأ الثاني: تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية:

علي الرغم من أن الأمية مشكلة في حد ذاتها، إلا أنها وجه آخر لقضية وجهها الأول هو التخلف الحضارى، ولهذا يتطلب الأمر أن يكون العمل في مجال محو الأمية مستهدفاً في ذات الوقت تحديث المجتمع وما يشتمل عليه من بني وعلاقات اجتماعية، وهذا يتطلب ضرورة اتخاذ أسلوب المواجهة كأساس لحملات محو الأمية في كل موقع من مواقع العمل، إذا ما أريد تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الإرتري في حركة المعاصرة والتقدم. كذلك لا بد من ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الشاملة، ويتمثل ذلك بالدرجة الأولى في عمليات التدريب المهني والثقافة العمالية والإرشاد الزراعي وتنمية المجتمع وتوجيه الجهود لنمو الفرد المتكامل، بما يحقق انعكاسات واضحة علي بناء المجتمع وتكامل وتخطيط التنمية الاقتصادية والبشرية علي مختلف المستويات.

المبدأ الثالث: أهمية القرار السياسي والإرادة الجماهيرية في الحملة الشاملة لمحو الأمية:

يعد هذا المبدأ من الأهمية بكان، لأن مشكلة الأمية باعتبارها مظهراً للتخلف، وهي مشكلة ذات طابع سياسي، تتطلب جهداً قومياً ووطنياً وتستحق الأولوية، ولما كان جوهر هذه الإستراتيجية يرتكز علي أسلوب المواجهة الشاملة علي مستوى جميع مناشط الحياة في المجتمع،

بهدف تحديثها، فإنه لا يمكن تنفيذها بغير قرار سياسي يتخذ من أعلي مستوى في الدولة؛ لتكون تلك المواجهة الشاملة ملزمة لجميع القائمين على شئون التخطيط والتنفيذ في مختلف الأنشطة في المجتمع، وليكون في الوقت نفسه منظماً لجميع الطاقات، والتحرك بها في الاتجاه السليم نحو القضاء على الأمية بمعناها الحضاري، بما يحقق الإرادة الشعبية.

والقرار السياسي والإرادة الشعبية لهذه الصورة يمثلان شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية الشاملة، التي تتصدي لكل مظاهر التخلف في المجتمع، فهما يملكان القوة التشريعية والإدارية والشعبية المؤثرة حتى تنفيذ الخطط الاستراتيجية وما تشتمل عليه من خطوات، كما يملكان تزويدها بإمكانات التنفيذ.

العدل:

إن إعادة الاعتبار إلي مفهوم العدل في الدائرة الثقافية والاجتماعية والسياسية يعد مشروعاً وطنياً مهماً، وليس مجرد وجهة نظر ثقافية وفكرية. وعلى هذا الأساس، ينبغي للقوى الوطنية المختلفة والنخبة الحاكمة في البلاد أن تقوم بإعادة ترتيب أولوياتها، على ضوء الحقائق لمفهوم العدل اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وفق الإقرار بمجتمع التعدد والتنوع الثقافي القائم على التبادل والتعارف والحوار^(١).

والعدل هو جوهر الحضارة العربية والإسلامية وأساس العمران^(٢) حين تبدى العدالة وارتفعت تلك الحضارة إلي العلا، وحين غاب أو غُيِّبَ،

(١) مرجع سابق، ص ٦٨ .

(٢) عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي - ١٩٩٣ - بيروت - الطبعة الخامسة.

انهارت وتراجعت، وهذا هو سر المأساة التي نعيش ونقاسي منها، لبتنا نتذكر فنتدبر ولكن لا حياة لمن تنادى^(١).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٢)

الظلم محرم ومقاومته واجبة:

فالظلم في المفهوم الإسلامي ليس من أكبر المنكرات والكبائر فقط، ولا هو مؤذن بفساد العمران فقط كما قال ابن خلدون، ولكنه قبل هذا وذاك، عدوان علي حق الله، وانتهاك لقيمة العدل، التي هي الرسالة والنبوة.

ففي الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم علي نفسي وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا»^(٣).

وكبح الظلم من أسباب توجيه الخطاب الإلهي الذي نزل:

﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُخْسِنُونَ﴾^(٤)

وفي التحذير من إيقاعه بالناس يقرر القرآن:

﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٥)

(١) صلاح الدين حافظ: صدمة الديمقراطية، الطبعة الأولى ١٩٩٣ - سينا للنشر.

(٢) قرآن كريم: سورة النحل - الآية ٩٠.

(٣) حديث قلسي.

(٤) قرآن كريم: سورة الأحقاف - الآية ١٢.

(٥) قرآن كريم: سورة الشورى - الآية ٤٢.

بل أباح الإسلام القتال لرد الظلم: ﴿أَذِنَ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمًا
وَأَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَحْوِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (١)

ولم يسمح للمسلم بأن يجهر بالسوء إلا في حالة واحدة هي تعرضه
للظلم حيث قال: ﴿لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ (٢)

بل هناك تحريض علي مقاومة الظلم وشرعية قانونية معترف بها
لتلك المقاومة ففي الأحاديث النبوية: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان
جائر» (٣).

«إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا علي يده أوشك أن يعمهم الله
بعقاب» (٤).

وهذا الحديث الأخير، له إبحاؤه المهم، حيث يتوعد الله الساكتين
علي الظلم بالعقاب إذا هم استسلموا له.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «كلا والله، لتأمرن بالمعروف وتنهون
عن المنكر ولتأخذون علي يدي الظالم ولتأطرنه علي الحق أطراً ولتقصرنه
علي الحق قصراً، أو ليضرين الله قلوب بعضكم علي بعض» (٥).

وهكذا، فإن مقاومة الظلم تعد ضماناً فعالة لتأكيد الرقابة الشعبية.
ومن هنا، فإن وجوب مساءلة الحكام في الإسلام واجب وطني

(١) قرآن كريم: سورة الحج، الآية ٣٩. (٢) قرآن كريم: سورة النساء، الآية ١٤٨.

(٣) حديث نبوي شريف.

(٤) حديث نبوي شريف.

(٥) حديث نبوي شريف.

مفسر ونذكر هنا بأن المسألة ليست مجرد حق، للأمة أن تباشره أو تتنازل عنه، ولكنه واجب شرعي، تؤثم الأمة وتحاسب أمام الله إن قصرت في أدائه ففي القرآن الكريم: ﴿لَا يَزِيدُكُمْ إِلَّا ظِلْمًا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّهِينٍ﴾ (١) و﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ قَوْمِكَانُوا يُؤْتُونَكَ الْمَالَ فَطَمَسُوا أَسْمَاءَهُمْ إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّهِينٍ﴾ (٢)

فالعدل هنا قيمة مطلقة وليست نسبية بمعنى أنها واجبة الالتزام في كل الظروف أو في مواجهة الأعداء كما هي مع الأهل والحلفاء.

لقد كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلي أحد عماله يقول: «وأما العدل فلا رخصة فيه من قريب ولا بعيد، ولا في شدة ولا رخاء، والعدل - وإن روى لنا - فهو أقوى وأظفأ للجور، أقمع للباطل من الجور» (٣).

وروي عن بعض البلغاء قوله: «إن العدل ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه للحق» (٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الناس لم يتنازعوها في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى أن الله ينصر الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة».

وقال في موضع آخر: «العدل نظام كل شيء، إذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزي به في الآخرة» (٥).

(١) قرآن كريم: سورة هود، الآية - ١١٣ .

(٢) قرآن كريم: سورة الكهف، الآية ٥٩ .

(٣) تاريخ الطبري - ج ٣ ص ٥٨٥ .

(٤) المارودي: أدب الدين والدنيا - ص ١١٩ .

(٥) ابن تيمية - الحسبة - ص ٩٤، ٩٦ .

وهكذا، فإن الظلم والاستبداد يأتي من احتكار السلطة، وهذا يؤدي إلى مصادرة الحياة السياسية عن طريق إلغاء الأحزاب، وكبت حرية التعبير، ثم ما استتبعه ذلك من مظالم وتعال على من يشاركه في العمل السياسي وهذا الأمر يؤدي إلى استبعاد الجماهير من أي تكليف، حيث السلطة منفردة بالقرار في كل شيء، فضلاً عن أن الجماهير ليس لها حتى محاسبتها أو مساءلتها، ولذلك لا نتردد في قولنا إن قضية الحرية والديمقراطية في بلادنا، هي الحل للخروج من المأزق الذي تمر به البلاد.

تأكيد مفاهيم الحرية:

من الثابت أن تغييب الحرية علي المستوي السياسي والاجتماعي يؤدي إلى ممارسة آليات التحريش علي الآخر فكراً ووجوداً، بحجة القانون والسيادة ويصبح الأمر المطروح مع أية مسألة خلافية، هو استخدام القوة والعسف والقهر والحجر علي آراء الآخرين وتصعيد الأخطاء والتوتر التي تستفز كل العصبية والغرائز، «وما يزيد الأمر تعقيداً في غياب الحرية الاحتكام للآلية الديمقراطية لمعالجة الأمور، الخلافية^(١) ومهما يكن من الأمر فتغييب الحريات لا يوفر أمناً جماعياً ولا سلاماً أهلياً، بل العكس من ذلك تماماً، إذ أنه يوفر الأحقاد واستخدام القوة في العلاقات الاجتماعية^(٢)، وذلك أن الحرية في مفهومنا لا تتجزأ، والديمقراطية لا تتناقض، لكنها تتكامل وتنشط وتؤثر وتتأثر، من خلال مؤسسات المجتمع المدني. سواء أكانت مؤسسات دستورية وحكومية، أم مؤسسات رقابية وأمنية، أم كانت مؤسسات تشريعية وصحافية إعلامية، فهذا هو

(١) معن بشور: أفكار حول تحسين الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، بيروت عدد ٢٠٢،

ديسمبر ١٩٩٥.

(٢) المصدر السابق.

الحال الذي يخلق دنيا مكتسبة متتابعة، للعملية الديمقراطية، والذي يحمى استقرار الدولة ويحفظ سلطتها - غير الجائرة - وهيبتها - غير القسرية - ويعمق مفهوم الحرية في الأوساط الشعبية والحكومية، على السواء، ويجد خطوطاً واضحة تفصل بين المسئوليات المختلفة، مسئولية الدولة ككل، ومسئولية الحكومة في الدولة، ومسئولية المجتمع بأسره، ومسئولية الصحافة والإعلام في المجتمع والدولة على السواء لأن الحرية ليست شيئاً يطلب من الآخرين، إنها شيء يمارس وتقبل تبعاته^(١).

لقد احترم الله الإنسان، وكرمه وكرمه وعقله وضميره وحياته فلم يفرض عليه بالقوة وإنما بالإقناع.

(١) جودة سعيد: مفهوم التغيير، دار الفكر - دمشق - سوريا - دار الفكر بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ .